

الحماية البيئية كمورد اقتصادي لنهوض بمستوى التنمية المحلية
 - دراسة عينة من المنخرطين في جمعيات حماية البيئة في الغرب الجزائري -
 بختة بطاهر*

الإرسال: 2025/05/06

القبول: 2025/10/25

النشر: 2025/11/14

ملخص هدفت هذه الدراسة إلى تركيز على الحماية البيئية كمورد اقتصادي لنهوض بمستوى التنمية المحلية. فالحماية البيئية تعتبر من الإتاوات الذي كثر الاهتمام بها في هذه الفترة، وذلك لكونها ساعدت في تخفيف من حجم النفايات بكل أشكالها والتي تتسبب في التلوث البيئي، وتزيد من مستوى التنمية المحلية للمجتمع. وفي سبيل إثراء هذا البحث تم توزيع 70 استمارة على عدد من المنخرطين في 6 جمعيات لحماية البيئة، واسترجع منها 46 استمارة صالحة للتحليل أي ما يعادل 65.71%. وبعد تحليل هذه الاستمارات تم التوصل إلى عدة نتائج من أهمها أن للحماية البيئية فائدة كبيرة في رفع مستوى التنمية المحلية.

كلمات مفتاحية: الحماية البيئية؛ البيئة؛ التنمية؛ التنمية المحلية.

تصنيف JEL: O13 ; O44 ; Q56

Environmental Levy as an economic resource for enhancing local development - Study a sample of those involved in environmental protection societies-

Abstract: This study aimed to focus on collecting the environment as an economic resource for improving local development. Environmental collection is a royalty of much interest in this period, as it has helped to mitigate the volume of waste in all its forms, which causes environmental pollution, and increases the community's level of local development. In order to enrich this research, 70 forms were distributed to a number of members of 6 environmental protection associations during the month of September 2022, of which 46 forms are valid for analysis, equivalent to 65.71%. After the analysis of these forms, several findings were reached, the most important of which was that environmental levies were of great benefit in raising the level of local development.

Keywords : environmental Levy; environment; Development; Local development.

JEL Classification: O13 ; Q56 ; O44 .

*أستاذ محاضر ب جامعة ابن خلدون-تيارت، الجزائر، bakhta_48@hotmail.fr، (بختة بطاهر)

1. مقدمة

نتيجة لتطورات الحاصلة في عدة مجالات واتجاهات خاصة المجال الصناعي الذي أدى إلى تفاقم المشاكل البيئية لكثرة انبعاثات الغازات السامة ومخلفات المختلفة، أصبح من ضروري فرض الجباية البيئية لحماية البيئة التي أخذت تتحول إلى بيئة غير نظيفة وملوثة يصعب العيش فيها أو إنتاج فيها. فالجباية البيئية تعتبر بمثابة أداة فعالة لفرض الحماية على الأفراد، ولردع أصحاب المؤسسات الصناعية الملوثة والمخربة للبيئة، والتي لا تحترم شروط التصنيع المنصوص عليها في القوانين البيئية. وهناك أهمية كبيرة للحماية البيئية على المجتمع ككل، فيكفي أنها تحافظ على التوازن البيئي من جهة وتساهم في جلب الموارد المالية من جهة أخرى، والتي يكمن استعمالها في استثمار ودعم بعض المشاريع التي يمكن أن تساهم في تحسين مستوى التنمية المحلية التي باتت شغل العديد من المجتمعات في هذه الفترة الأخيرة، وذلك لما شهدت من تراجع كبير خاصة على المستوى البلدان النامية. ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: "كيف يمكن أن تعتبر الجباية البيئية كمورد اقتصادي لرفع مستوى التنمية المحلية؟"

الأسئلة الفرعية

- فيما تمثل المحددات المميزة للجباية البيئية؟
- ماهو المنحى الواقعي للتنمية المحلية؟
- هل للجباية البيئية دور في تحسين مستوى التنمية المحلية؟

الفرضيات

- ليس هناك أي فائدة للجباية البيئية على المجتمع؛
- مستوى التنمية المحلية للمجتمع جيدة وفي تحسن؛
- هناك دور فعال للجباية البيئية في تحسين مستوى التنمية المحلية.

المنهج المستخدم: تم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتلاؤمه مع معطيات دراسة في الجانب النظري، فذا المنهج له أهمية كبيرة في تحليل هكذا دراسات. أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد فيه على المنهج دراسة الحالة وذلك للقيام بتحليل آراء العديد من المنخرطين في جمعيات حماية البيئة والتي هدفها الأسمى حماية البيئة وعيش بسلام في بيئة نظيفة. **هيكل الدراسة:** احتوت دراستنا على ثلاث محاور منهم محورين نظريين ومحور تطبيقي. فالمحور الأول كان حول المحددات المميزة للجباية البيئية، أما المحور الثاني ركزنا فيه على المنحى الواقعي للتنمية المحلية، أما في المحور الثالث حولنا فيه إظهار دور الجباية البيئية في تحسين مستوى التنمية المحلية.

2. المحددات المميزة للجباية البيئية

تعتبر الجباية البيئية من أدوات التي ساهمت في الحفاظ على البيئة التي لطالما كانت تعاني من مشاكل التلوث الذي سببه البشر. وانعكست سلبا على مستوى التنمية في عدة بلدان.

1.2 أهداف الجباية البيئية

عرفت الجباية البيئية بأنها مجموع الضرائب، الرسوم والإتاوات التي تشمل وعائها على منتج أو خدمة تلحق أضرار بالبيئة، أو يترجم وعاءها باقتطاع من الموارد الطبيعية، كما عرفت لجنة الحسابات واقتصاد البيئة على أنها الجباية المفروضة على المنتجات، الخدمات والمعدات...الخ. (زنات، 2015-2016، صفحة 75)

تتمثل أهداف الجباية البيئية في ما يلي: (رزيق، 2007، صفحة 79)

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الجباية البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة؛
- تصحيح نقائص السوق إذا أضحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة؛
- ضمان بيئة صحيحة لكل شخص في المجتمع والعالم وهذا ما نصه عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقيات؛
- غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم؛
- وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار؛
- الحد من التلوث و الضرائب تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث؛
- تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة؛
- إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات؛
- تحفز أو تشجع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة؛
- الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها صبحت مكلفة جدا.

2.2 الوعاء الجبائي البيئي وأهم أنواع الرسوم البيئية

1.2.2 التحكم الجيد في وعاء الجباية البيئية

- من خلال إيجاد جهاز معلوماتي متكامل متناسق للأعوان الجبائية فعال لضمان تقدير الموارد الطبيعية بكل أصنافها ينتج عنه بالضرورة: (العياشي، 07 و 08 افريل 2008، صفحة 13)
- إيجاد محاسبة بيئية بالجزائر ضمن إصلاحات النظام المحاسبي المالي؛
 - رصد الموارد المالية الجبائية لتحقيق التنمية المستدامة و ليس للتركيز على الموازنة في توازن الميزانية العامة للدولة؛
 - تفعيل الحوافز المالية والجمركية للمؤسسات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛
 - التوعية بالامتيازات الجبائية ومنها تخفيض الضرائب على الأرباع للأشخاص الطبيعيين و المعنويين للقيام بأنشطة ترقية البيئة؛
 - تفعيل المنافسة على الجائزة الوطنية المرصودة في مجال حماية البيئة؛
 - تفعيل طرق التحصيل بالطرق الحديثة واستغلال التقنيات والمعلومات المالية المتطورة.

2.2.2 أنواع الرسوم البيئية

- تبعاً لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر، فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية محاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، وفيما يلي أهم أنواع هذه الرسوم: (عبادي، 2012، صفحة 161)
- الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة وتتمثل في فرض رسم لإخلاء النفايات العائلية والذي تتراوح قيمته بين 640 د.ج و 1000 د.ج /سنوياً/ للعائلة، بالإضافة إلى فرض رسوم تحفيزية على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية وكذا النفايات الصناعية الخاصة، يقدر مبلغ هذه الرسوم حسب قانون المالية لسنة 2002 بـ 24000 د.ج/طن بالنسبة للنفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية، و 10500 د.ج/طن بالنسبة للنفايات الصناعية الخاصة، مع منح المستغل مهلة تقدر بثلاث سنوات لإنجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات، أما تم إدخال رسم على الأكياس البلاستيكية بموجب قانون المالية لسن 2004، يشمل وعاءه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة، ويقدر الرسم بـ 10.5 د.ج/كغ؛

كما تخضع المؤسسات المصنفة إلى الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة، وقد تم إعادة تقدير قيمة هذا الرسم ضمن قانون المالية لسنة 2000، حيث قدرت بـ 9000 د.ج بالنسبة للمؤسسات المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة للتصريح و 20000 د.ج بالنسبة للمؤسسات المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي، و 120000 د.ج بالنسبة للمؤسسات المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة؛ وقد تم إدخال الرسم الخاص بالانبعاثات السائلة الصناعية بموجب قانون المالية لسنة 2003، حيث تم إنشاء الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية ويحسب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي وتخصيص نسبة 30 في المائة من مبلغ هذا الرسم لصالح البلديات؛ وفي إطار الحفاظ على جودة الهواء فقد تم وضع إتاة لذلك جاء بها قانون المالية لسنة 1993، وهي إتاة تجبي لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، ولتحصيلها تم تحديد معدل 4 % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الشمال، ومعدل 2 % من مبلغ الفاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: ورقلة، الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، إليزي، تامنراست، أدرار وبسكرة.

3.2 الصعوبات التي تواجه فرض الجباية البيئية

أما بالنسبة للدول النامية فقد تأخر اعتماد الضرائب البيئية فيها وذلك يعود إلى جملة من العوامل أهمها: (الكافي، 2014، الصفحات 366-367)

- عوامل سياسية تتمثل في غياب مرجعية للسياسة البيئية، وبالتالي أدى ذلك إلى تغليب المنطق ووجهة النظر للاعتبارات التنموية على الاعتبارات البيئية، وتفضيل أسلوب التدخل الإداري الانفرادي في معالجة المشاكل البيئية، مما أدى إلى تغييب الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة فيما البرامج والضرائب والرسوم البيئية؛
- عوامل تتعلق بضعف وعدم اكتمال التنظيم الإداري لحماية البيئة بسبب عدم استقرار الإدارة المركزية للبيئة، نتيجة لتداخل الجهات التي تعالج المشاكل البيئية ككل حسب نوعها؛
- تأخر تشكيل الهيئات الإدارية البيئية المحلية التي تعمل على متابعة تطبيق القوانين التي تشرع خاصة المتعلقة بالرسوم البيئية على المنشآت الملوثة للبيئة؛
- عوامل تتعلق بتأخر المؤسسات الاقتصادية العامة للعمل في المجال البيئي، حيث باشرت الكثير من هذه المؤسسات عملها ولسنوات طويلة ولم يتم تجهيز إلا نسبة 50 % منها بأنظمة مضادة للتلوث، فضلا عن وجود خطة أو إجراء أي تحديد هذه الأنظمة أو متابعة الأعطال التي تتعرض لها أو إعادة تأهيل هذه المؤسسات، وهذا ما يقود بالتالي إلى أن تلك المؤسسات تكون اغلب تدفقات الوحدات الصناعية فيها تتم مباشرة إلى الطبيعة دون أي تخفيض لمدى تلوثها لهذه الطبيعة؛
- هناك صعوبات تتعلق بتحديد سعر الضريبة الذي يتناسب وما يمكن أن يؤديه هذا إلى تحقيق المستوى المعياري للتلوث، من خلال تحديد التكلفة الخارجية لأسباب التلوث والت بطبيعتها تختلف من وحدة إنتاجية إلى أخرى حسب نوع وحجم التلوث المسبب له؛
- انخفاض الوعي الضريبي وهي صفة غالبا ما تعرف بها الدول النامية، كون ارتفاع أسعار الضريبة البيئية لكي تصبح مؤثرة وتعطي فعلها الصحيح وتخلق حافزا للمكلفين بأدائها إلى التهرب الضريبي، وذلك بعدة طرق قد يكون منها محاولة التخلص من أسباب التلوث والنفائات؛

- المشاكل الاقتصادية الناتجة عن محاولة المكلفين بتأدية الضريبة البيئية وعلى وجه الخصوص المنشآت الصناعية بتحميل منتجاكم كلفة الضريبة البيئية وخاصة في الصناعات الأكثر تلويثا للأجواء كصناعات الاسمنت والبتر وكيموايات وهذا ما يقود بالتالي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لهذه الصناعات، ومن ثم التأثير على إمكانية تصريف هذه المنتجات في السوق العالمية لارتفاع أثمانها.

3. واقع التنمية المحلية

تعتبر عملية التنمية المحلية بمثابة العملية التي تهدف إلى التغيير الحضاري الذي يكون مقصود ومخطط لها، أي يكون مدروس الوسائل وذو النتائج المتوقعة اقتصاديا واجتماعيا.

1.3 مفهوم التنمية المحلية

تعريف التنمية المحلية: "هي عملية التغير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع وحدات الدولة." (يوسف، 2009-2010، صفحة 48)

وعرفها باحث آخر: "هي عملية تراكمية والقصد منها إجراء وإحداث تحسينات في كافة المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، والخدماتية بمنطقة سكنية أو مقاطعة محلية وحل المشاكل الخاصة بها من قبل السلطات المسؤولة ضمن إطار خطة وطنية ومحلية شاملة، كما تمنح فرصة أكبر للإدارات المحلية في تحمل مسؤولية تنمية المجتمع سعيا إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق والأقاليم." (صادقي، 2018، صفحة 219)

وتعرف أيضا: "بأنها العملية التي بواسطتها يمكن التعاون الفعال بين جهود السلطات العمومية (الدولة) للارتفاع بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافية من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة." وللتنمية المحلية عدة خصائص نذكر منها:

- تولي اهتمامها كافة أفراد المجتمع المحلي وتتناول كافة جوانب حياته؛
- تهدف إلى إحداث تغير اجتماعي في المجتمع المحلي؛
- تتناول المشكلات المحلية بالمعالجة والحل؛
- تتضمن تقديم مساعدات فنية من قبل الهيئات الحكومية والتطوعية؛
- التنمية عملية دائمة بدوام المجتمع المحلي؛
- تؤدي إلى منع الصراعات بين أفراد المجتمع المحلي. (صالح، 2018، صفحة 375)

2.3 مظاهر التنمية المحلية

تمثل مظاهر التنمية المحلية فيما يلي: (عثمان، 2010-2011، صفحة 84، 87، 91)

- **التنمية الحضرية:** يقول ابن خلدون "الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري وبسجلها العمراني وتركيبها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق ما لم تأخذ البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها"، فكأن به يقول أن لا تنمية حضرية إذا لم تراعي خصوصية البيئة الاجتماعية للمدينة المراد تنميتها، ومن ثم كانت البلدية في الجزائر هي القاعدة المحلية المؤهل للقيام بهذا الدور، حيث حرصت الجزائر بعد التحول الدستوري سنة 1989، على دعم وتقوية صلاحياتها ومسؤولياتها (البلدية). بما يمكنها من المشاركة الفعالة في تطبيق استراتيجيات التهيئة العمرانية، إذ تم إصدار تشريعات جديدة للتهيئة والتعمير والعقار،

ويكون بذلك المشرع الجزائري قد حدد وبين مسؤولياتها ومهامها، في إطار حرصه على تمكينها من التكفل بتسيير وتهيئة المدن، وضبط حدود ممارسة مهمتها في هذا المجال بالشكل الذي يؤثر سلبا خلال تقاطع دورها التنموي الحضري مع ما تقوم به مديرية التعمير والبناء بالولاية في إطار تجسيد مشاريعها القطاعية المسجلة تحت عنوان مشاريع التحسين الحضري والتي تتضمن أشغال الإنارة العمومية وتزوين محيط النسيج العمراني وتهيئة الطرق والمساحات الخضراء لضمان حياة هادئة للمواطن.

- **التنمية الريفية:** ذا كان بروز مسألة التنمية الريفية مرتبطا ارتباطا وثيقا بتطور السياق الوطني في الجزائر في مجمله، فهو أيضا مرتبط وبشكل أكثر خصوصية بالتقاطعات تتعلق بسكان الريف وتدهور شروط معيشتهم، وخاصة خلال سنوات التسعينيات والذي لا يمكنه أن يستمر دون المساس بالتوازن الكلي للمجتمع، في هذه الظروف يمكن اعتبار التنمية الريفية مسعى يسمح للسلطات العمومية بالقيام بأعمال تنموية لتثبيت السكان وزيادة الفرص الاقتصادية وضمان التوازن الضروري بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية،

وتعتبر أيضا وسيلة للتكفل بالاحتياجات الحقيقية للسكان الخاضعين لشعور عميق بالتهميش والإقصاء وتطلعهم إلى مزيد من التقدم والحداثة.

وقد ظهرت الحاجة إلى سياسة التنمية الريفية بديهية لمواجهة بعض الوضعيات التي تمت في السنوات الأخيرة على مستوى البلديات الريفية بالجزائر، والتي تفاقمت مثل الاستقطاب المفرط في بعض مناطق الوطن، وتقلص سكان بعض الفضاءات الريفية وجمود الحياة فيها، أخذ تنوع الوضعيات في المناطق الريفية بالحسبان والتي تتفاوت من بلدية إلى أخرى.

إن تكريس نظرة التنمية الريفية يعتبر ذا معطيات خاصة، متنوعا له ديناميكياته الخاصة به مزود بمشروع مستقبلي، نشير أنه منذ إلغاء الثورة الزراعية، تم إفراغ فكرة الريف تدريجيا من معناها، إلى درجة اختفاء مقياس "الاقتصاد الريفي" من جامعتنا وهياكل الهندسة الريفية من إدارتنا في الوقت الذي بدأت فيه هذه الجوانب تتعزز في البلدان المتقدمة.

- **التنمية السياحية:** إن الاهتمام بالتنمية السياحية جعل من الدولة الإطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع من خلال الاستغلال العقلاني للموارد التي تحصل عليها الجماعات المحلية خلال تنفيذها للعديد من المشاريع التنموية وإعطائها بذلك فرصة لتمويل نفسها بنفسها، ويأتي ذلك حسب الموقع الجغرافي والتاريخي والبيئي لكل بلدية، فالبلديات الواقعة على الشريط الساحلي لها ديناميكية تنمية سياحية خاصة تختلف عن تلك التي بها محميات وآثار تاريخية... الخ.

إن تطبيق اللامركزية في تسيير شؤون الدولة يجعل للجماعات المحلية دورا كبيرا في تجسيد طموحات أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بتطلعاته وظروفه وتأتي الجماعات المحلية أساسا من البلدية من خلال ولوجها إلى الاهتمام والسعي وراء تحقيق تنمية محلية وهذا باجتماع عدة عناصر وشروط إنسانية، كذلك انطلاقا من العنصر البشري ومؤهلاته المعرفية والتكوينية في إطار البعد التنموي السياحي المحلي، فإذا كان العنصر البشري يتم اختياره وفق ضوابط سياسية وإدارية وكذا معرفية محددة، والتي لازالت بلديات الجزائر تعرف عجزا كبيرا فيما يخص التأطير السياحي، فإن العنصر المالي هو العنصر الأساسي والدافع للعنصر البشري، لذلك تسعى البلدية لإيجاد مصادر تمويل مختلفة بالعمل والتنسيق مع مديرية السياحة بالولاية في مجال منح رخص فتح المطاعم والمقاهي والنوادي ومراكز التخييم.

3.3 برامج ومخططات التنمية المحلية في الجزائر

تتمثل في أهم المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر بعد انفتاحها الاقتصادي وتحليلها عن سياسة المخططات الرباعية والخماسية على المستوى المحلي لاسيما البلدي: (اكلي، 2017، الصفحات 102-103)

- **البرامج القطاعية:** تنقسم البرامج القطاعية إلى قسمين أساسيين هما:

- البرامج القطاعية المركزية: هي مشروعات كبرى ذات البعد الوطني أو الجهوي، هدفها تنمية الإقليم وتحتوي على المستوى المحلي على أبعاد جغرافية، من شأنها أن تشكل محاور للتشغيل تسجل هذه المشروعات بعنوان الوزارات والهيئات المختصة؛

- البرامج القطاعية غير المركزية: يتمثل الهدف الأساسي من هذه البرامج في تحقيق التوازنات الجهوية وتسجيل هذه البرامج يرمز الوالي الذي يعتبر الأمر الوحيد بالصرف؛

تهدف هذه البرامج إلى: المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين، الدعم والمساندة في خلق مناصب الشغل في البلدية، تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص، تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية في حالة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية.

- **المخطط البلدي للتنمية:** يعتبر هذا البرنامج الأكثر استعمالا منذ سنة 1974 أي بعد صدور المرسوم رقم 1973، المتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية 02/136/73 المؤرخ في 09 أوت 1973 حيث يعتبر هذا البرنامج من الاختصاصات المباشرة للبلدية أو بالأحرى المجلس الشعبي البلدي من حيث الاختيار وملائمة المشروعات المقترحة وموقعها وأثرها المباشر على الجماعات المحلية والسعي التساهمي مع المواطنين، وهدف هذا المخطط إلى: تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء إلى الوصاية، محو الاختلالات الجهوية بين البلديات، التقليل من الزحف الريفي، الترقية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق النامية.

4. دور الجباية البيئية في تحسين مستوى التنمية المحلية

سنحاول تقديم وصفا للمنهجية والإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

1.4 منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

1.1.4 **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من منخرطين لستة جمعيات لحماية البيئة في الغرب الجزائري، وقد تم توزيع 70 استمارة عليهم، وتم استرجاع 46 منها وهي صالحة للتحليل أي ما يعادل 65.71% من الاستمارات الموزعة، وهو عدد مقبول إحصائيا نظرا لأن حجم العينة يتجاوز 30 فردا.

2.1.4 **أداة الدراسة:** تم بناء الإستبانة لمعالجة متغيرات الدراسة، حيث خصص حيز للمعلومات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات العمل في الجمعية، الفئة الوظيفية). في حين احتوت الإستبانة على 14 فقرة مقسمة على محورين يمثلان متغيري الدراسة، محور حول فائدة الجباية البيئية للمجتمع يحتوي 07 فقرات، ومحور حول مستوى التنمية المحلية يشمل 07 فقرات.

3.1.4 **الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:** تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS₂₂)، وقد تم قياس الاعتمادية للتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا-كرونباخ، كما تم تحليل الفقرات من خلال مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري).

كما أن الفقرات تم ترتيبها وفقا لاختبار استيوذنت للعينة الواحدة (One Sample T-test)، إضافة إلى استخدامه لاختبار الفرضيات مدعما بمعامل بيرسون لقياس مدى الارتباط بين المحاور، إضافة إلى استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحليل تباين أجوبة أفراد العينة وفقا لبعض الخصائص الوظيفية. أما بالنسبة لمستوى الدلالة المعتمد فهو (0.05) وهو الأكثر استعمالا في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 إذا كان مستوى الدلالة المحسوب يفوق هذا المستوى، وإلا فإننا نرفض H_0 إذا كان مستوى الدلالة أقل من هذا المستوى وهو ما يعني وجود دلالة.

2.4 تحليل بيانات ونتائج الاستبيان

1.2.4 تحليل ثبات وصدق فقرات الاستبيان: تم اختبار درجة وصدق فقرات كل محور من محاور الاستبيان من خلال اختبار ألفا-كرونباخ، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قيم ثبات وصدق الاستبيان (ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
فائدة الجباية البيئية للمجتمع	07	%76.14	%87.25
مستوى تطور التنمية المحلية	07	%71.45	%84.52
المحاور السابقة معا	14	%73.79	%85.90

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يتضح أن معامل ألفا كرونباخ مرتفع بالنسبة للاستبيان بجميع محاوره حيث يتجاوز نسبة 73% بالنسبة لإجمالي المحاور، وهو ما يدل على ثبات فقراته ومحاوره، كما أنه يتميز بمعامل صدق عال يتجاوز 85% ما يدل على صدق مختلف بياناته.

2.2.4 تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة: تم تحليل إجابات 46 من منخرطين، وأظهرت خصائص بياناتهم الشخصية والوظيفية ما يلي:

الجدول رقم (02): البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	%72.12
	إناث	%27.88
السن	بين 21 و 30 سنة	%42.31
	بين 31 و 40 سنة	%16.69
	بين 41 و 50 سنة	%25.29
	أكثر من 50 سنة	%15.71
المؤهل العلمي	جامعي	%66.13
	ثانوي	%28.77
	دراسات عليا	%5.10
الخبرة	أقل من 5 سنوات	%10.11
	من 6 سنوات إلى 10 سنوات	%41.02
	بين 11 و 15 سنة	%18.47
	بين 16 و 20 سنة	%12.47
	بين 26 و 30 سنة	%9.76
	أكثر من 30 سنة	%8.17

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

3.2.4 تحليل فقرات محاور الدراسة: سنحلل نتائج الأجوبة عن فقرات كل محور من محاور الاستبيان.

– تحليل فقرات المحور الأول: يمثل المحور الأول المتغير الأول حول فائدة الجباية البيئية للمجتمع، وهو يشمل 07 فقرات مبينة في الجدول التالي.

الجدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	العبارة
01	3.44	1.01	1.271	0.034	تسهم الجباية البيئية في فرض إجراءات عقابية للحد من التلوث البيئي.
02	3.36	1.11	4.074	0.078	تساعد الجباية البيئية على تحسيس المواطن بأهمية الحفاظ على البيئة نظيفة.
03	3.11	1.31	1.753	0.147	تسعى الجباية البيئية إلى ضمان بيئة صحية لكل شخص وهذا ما نصه عليه مختلف الشرائع والقوانين.
04	2.21	0.93	2.475	0.475	تشجع هذه الجباية على عدم تخزين النفايات الصناعية الخطيرة.
05	2.57	0.88	2.665	0.012	تعمل الجباية البيئية في تفعيل الحوافز المالية والجمركية للمؤسسات التي تحترم البيئة.
06	3.01	1.41	3.471	0.046	تهدف هذه الجباية إلى خلق الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.
07	3.47	1.22	2.147	0.033	تسهم موارد المالية لهذا الجباية في تحقيق التنمية المحلية.
المحور الأول	3.78	1.17	3.012	0.022	للجباية البيئية فائدة جيدة على المجتمع.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يتضح من الجدول السابق أن للجباية البيئية فائدة كبيرة للمجتمع، وذلك كونها تسهم في خلق الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع خاصة اصطحاب المؤسسات الصناعية التي يصدر عنها انبعاثات لها آثار خطيرة على صحة الفرد والبيئة ككل، كما أنها تسهم في زيادة حجم المداخل المالية لإدارات المحلية التي هي بحاجة إلى هكذا موارد ذات فائدة مزدوجة. كما أن هذه الجباية تعتبر من الحوافز التي تشجع الجمعيات على زيادة في مطالبة بحفاظ على البيئة ورفع سقف تحدياتها أيضا.

– تحليل فقرات المحور الثاني: يمثل المحور الثاني المتغير الثاني وهو مستوى التنمية المحلية في المجتمع، وهو يشمل 07 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تحليل فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	العبارة
08	2.74	1.19	1.447	0.145	تعبير التنمية المحلية عن احتياجات الوحدة المحلية.
09	2.67	1.04	2.495	0.987	تقوم التنمية المحلية على استغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة منها.
10	3.13	0.83	4.122	0.025	تمنح هذه التنمية فرصة أكبر للإدارات المحلية في تحمل مسؤولية اتجاه تنمية المجتمع.
11	4.09	0.91	4.245	0.048	تسعى التنمية المحلية على تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق والأقاليم.
12	3.82	0.86	4.996	0.017	تقوم هذه التنمية على تقديم مساعدات فنية للأفراد من قبل الهيئات الحكومية والتطوعية.
13	3.17	1.07	2.451	0.845	تقدم التنمية المحلية الدعم والمساندة في خلق مناصب الشغل على مستوى الإدارات المحلية.
14	3.51	1.19	4.974	0.056	تعمل التنمية المحلية على تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة.
المحور الثاني	3.64	1.16	4.412	0.014 7	مستوى التنمية المحلية بالنسبة للمجتمع جيدة وفي تحسن ملحوظ.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يتضح من الجدول السابق أن مستوى التنمية المحلية للمجتمع جيدة وفي تحسن، وهذا راجع لاستغلال الجيد للموارد المالية للإدارات المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة منها لتحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق والأقاليم. كما أن للتنمية المحلية دور فعال في توفير مناصب الشغل للعدد من البطالين من خلال وضع مشاريع تنمية ذات أرباح صغيرة لكن ذات فائدة معنوية كبيرة للأفراد ككل، وذلك لتحسيسهم بأهميتهم، وأهم ذوي فائدة للمجتمع الذين يعيشون فيها، وهذا سيزيد من ثقتهم في أنفسهم ويزيد من إنتاجيتهم بصفة كبيرة.

4.2.4 تحليل تباين أجوبة أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

بالنسبة للمحور الأول يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تحليل تباين أجوبة المحور الأول حسب المؤهل العلمي

الفئة الوظيفية	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
----------------	---------------------	--------------------	----------------------

			0.75	3.56	25	جامعي
			1.19	3.49	14	ثانوي
القرار	مستوى الدلالة	قيمة x^2	1.01	3.28	7	دراسات عليا
لا يوجد تباين	0.154	1.043	1.17	3.37	46	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد تباين واختلاف في إجابات المنخرطين في جمعيات حماية البيئة حسب مستواهم العلمي، رغم أن فئة أصحاب مستوى الجامعي كانت لها الصدارة في إشارتهم بفائدة الجباية البيئية للمجتمع. بالنسبة للمحور الثاني يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تحليل تباين أجوبة المحور الثاني حسب المؤهل العلمي

			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة	الفئة الوظيفية
						جامعي
القرار	مستوى الدلالة	قيمة x^2	0.91	3.64	25	ثانوي
			1.13	3.37	14	دراسات عليا
لا يوجد تباين	0.231	1.054	1.45	3.41	7	المجموع
			1.23	3.51	46	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد تباين واختلاف في إجابات المنخرطين في جمعيات حماية البيئة حسب مستواهم العلمي، رغم أن فئة أصحاب مستوى الجامعي كانت لها الصدارة في تحليل مستوى التنمية المحلية في المجتمع.

3.4 اختبار وتحليل فرضيات الدراسة

1.3.4 اختبار وتحليل الفرضية الأولى: من الجدول رقم (03) يتضح عدم تحقق الفرضية الأولى في المؤسسة محل الدراسة، حيث أن للجباية البيئة فائدة كبيرة على المجتمع ككل فهي تجعله يحيا في بيئة نظيفة خالية من انبعاثات الغازات الملوثة ومضرة بالصحة.

2.3.4 اختبار وتحليل الفرضية الثانية: من الجدول رقم (04) يتضح تحقق الفرضية الثانية في المؤسسة محل الدراسة، حيث أن مستوى التنمية المحلية للمجتمع جيدة وفي تحسن، وذلك لوجود إجراءات صارمة تسير موارد الدولة وتساهم في الحفاظ عليها وتوجيهها لتحقيق التنمية المحلية للمجتمع.

3.3.4 اختبار وتحليل الفرضية الثالثة: لتحليل الفرضية الثالثة لابد من التأكد أن كانت توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الجباية البيئة والتنمية المحلية في جمعيات محل الدراسة، والتي يوضحها الجدول التالي.

الجدول رقم (07): تحليل ارتباط المتغيرين الأول والثاني

المتغير	الأول	مستوى الدلالة	القرار
الثاني	31.47%	0.047	توجد دلالة ارتباط قوي موجب

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يتضح من الجدول السابق أن الفرضية الثالثة محققة، وهو ما يؤكد وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية قوية موجبة بين المتغيرين، وهو ما يؤكد أن لتطبيق الجباية البيئية فائدة كبيرة في رفع مستوى التنمية المحلية للمجتمع، فهي تساهم في خلق الثقافة البيئية لدى الفرد من خلال إجباره على احترام البيئة وعدم تلوثها.

5. خاتمة

- على ضوء العديد من الدراسات التي عقدت في الجانب البيئي والتي كانت تهدف للحفاظ البيئة باعتبارها عنصر جد هام في حياة الأفراد. فقد تعرضت هذه الدراسات للعديد من الانتقادات، غير أنها لازالت تولي اهتماما كبيرا للبيئة بصورة متزايدة.
- فالبئية باعتبارها نظام مفتوح على الاقتصاد يؤثر ويتأثر بالفرد فان أي تعديلات ستكون لها اثر على مصلحة الفرد، فعند فرض الجباية البيئية لتكون كأداة رادعة للمخيلين بنظام البيئي والذين لا يحترمون هذه الاتفاقيات، سيزيد هذا من تكاليف التي يتحملها الفرد إلا أن هذه تكاليف ستكون بمثابة مورد مالي يمكن أن تستخدمه الدولة لنهوض بالتنمية في شتى المجالات وبكل أنواعها خصوصا التنمية المحلية التي تقوم دائما على الموارد المحلية.
- ومن خلال بحثنا هذا توصلنا إلى عدة نتائج نذكر منها:
- الجباية البيئية أداة فعالة للحد من التلوث والمشاكل البيئية، ولها فائدة كبيرة على المجتمع ككل فهي تجعله يحيا في بيئة نظيفة خالية؛
 - مستوى التنمية المحلية للمجتمع جيد وفي تحسن، وذلك لوجود إجراءات صارمة تسيير موارد الدولة وتساهم في الحفاظ عليها؛
 - عدم احترام وتطبيق الجيد للقوانين البيئية من طرف بعض المتعاملين الاقتصاديين؛
 - نقص التظاهرات الثقافية والمؤتمرات في جانب البيئي خصوصا في مرحلة التقشف التي تمر بها البلاد؛
 - عدم وجود مشاركة شعبية قوية لتحقيق أهداف التنمية المحلية؛
 - إن تطبيق الجباية البيئية فائدة كبيرة في رفع مستوى التنمية المحلية للمجتمع؛
 - إن التنمية المحلية لا تتطلب مبالغ ضخمة لتحقيقها بل تحتاج إلى إدارة كفئة وهي تساهم بشكل أو بآخر في تحقيق التنمية المحلية.
- ومن أهم التوصيات:
- يجب تفعيل الرسوم والضرائب المتعلقة بالموارد الطبيعية كما هو الحال في ارو ربا؛
 - يجب التقليل من النفايات الصناعية من خلال إعادة تدويرها؛
 - يجب فرض ضرائب مضعفة على المؤسسات غير الصديقة للبيئة؛
 - العمل على وضع تحفيز للمؤسسات التي تحترم قوانين البيئية وتعمل على تطبيقها؛
 - العمل على نشر الثقافة البيئية من خلال القيام بغرس الأشجار وحملات عامة لتنظيف المحيط وغيرها.

6. قائمة المراجع

- السعيد زنات. (2015-2016). دور الضرائب والرسوم البيئية في توحيد السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة. رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر ، 75.
- بزة صالح. (2018). إصلاح الجباية المحلية ومتطلبات تمويل التنمية المحلية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 4 ، 375.
- شويح بن عثمان. (2010-2011). دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية - دراسة حالة البلدية. رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر ، 84، 87، 91.
- عجلان العياشي. (07 و 08 افريل 2008). تفعيل دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستعمارية للموارد المتاحة (صفحة 13). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
- عمر صخري، فاطمة الزهراء عبادي. (2012). دور الدولة في دعم تطبيق إدارة البيئية لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر. مجلة الباحث، العدد 11 ، 161.
- فريدة كافي، زكية اكلي. (2017). التنمية المحلية في الجزائر - قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 01 ، 102-103.
- كمال رزيق. (2007). دور الدولة في حماية البيئة. مجلة الباحث، العدد 05، الجزائر ، 79.
- محمد خثير، جمال صادقي. (2018). تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم (2)، عدد خاص، الجزائر ، 219.
- مصطفى يوسف الكافي. (2014). اقتصاديات البيئة. سوريا: دار رسلان.
- نور الدين يوسف. (2009-2010). الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر - دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة. رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر ، 48.

